|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **ادارة اعمال**  | Department |
| **أسيل غازي فيصل سلوم** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **المخاطر التي تواجه الرقابة المصرفية الخارجية في بيئة تكنولوجيا المعلومات / بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة** | Thesis Title  |
| **1433هـ بغداد 2012 م** | Year |
|  **يُعد القطاع المالي والمصرفي من أبرز القطاعات التي تتأثر بثورة المعلوماتية والاتصالات التي شكلت عاملا مهما لتنمية العمل المصرفي وتطويره . وقد صاحب ذلك ظهور استخدام الشبكات التي مكنت المصارف من ربط فروعها وجعلت من الميسور إعادة تدوير الأموال بين شتى أنحاء العالم على مدى الأربع والعشرين ساعة تتحرك فيها الأموال بسرعة تقترب من سرعة الضوء من منطلق أنهّ لم يُعد للمال أية هوية وطنية محددة مما ساعد على تسهيل العمل المصرفي وتخفيض التكاليف فضلا عن ذلك تقديم الخدمات المصرفية لشريحة أكبر من الزبائن ولكن رغم هذه الايجابيات إلا أنّ هناك سلبيات خطيرة رافقتها كإمكانية اختراق الأنظمة الالكترونية أو التلاعب بمدخلاتها وبالتالي الحصول على مخرجات مضللة فضلا عن ذلك أن الأنظمة الالكترونية تحتوي بيانات ومعلومات مهمة وسرية ولا يُسمح لأي شخص بالاطلاع عليها أو العبث فيها وتغيير محتوياتها إلا من له الصلاحية في التعامل مع هذه الأنظمة . ومع الأعتماد المتزايد على الأنظمة الالكترونية في العمل المصرفي ظهرت مجموعة من المخاطر التي تواجه مفتشوا البنك المركزي ومراقبي الحسابات بصفة خاصة لما لهم من أهمية لما يُوافروه من موثوقية وقناعه لدى مستخدمي القوائم المالية ، فأصبح من الضروري أن يكون هناك أجهزة رقابية قادرة على التدقيق في ظل الأنظمة الالكترونية والحاجة إلى أساليب وإجراءات تدقيق تختلف عن تلك الخاصة بالأنظمة اليدوية . ومن هنا جاء هذا البحث لبيان المخاطر التي تواجه مفتشوا البنك المركزي ومراقبي الحسابات ليبقوا بالمستوى المطلوب من الأداء وبما يلبي أهدافهم .****ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة لهذا البحث وإعطاء أفضل تصور للقارئ وبشكل انسيابي ومنطقي ، فقد أعتمدت الباحثة أسلوبين تمثل الأول في تقديم دراسة نظرية حول الموضوع عن طريق الاستعانة بالمصادر العلمية الأكاديمية ذات العلاقة بمادة البحث ، أما الأسلوب الثاني فقد انصب على البحث الميداني في ماتم عرضه في الجانب النظري من مفاهيم عن طريق أستبانه وزعت في عينة من المصارف العراقية الخاصة والبنك المركزي العراقي ومكاتب مراقبي الحسابات الخارجيين ، وذلك من أجل استطلاع أرائهم حول المواضيع المطروحه في البحث .** **وعلى هذا الأساس فقد قسم البحث الى اربعة فصول :****تناول الفصل الأول منهجية البحث واستعراض لاهم الدراسات السابقة وفد جاء في مبحثين كرسا لهذا الغرض ، أما الفصل الثاني فقد شمل الإطار النظري ، وذلك في ثلاثة مباحث ، خصص الأول منها لتوضيح التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية ، والثاني منها لتكنولوجيا المعلومات ودورها في العمل المصرفي ، والثالث للبيئة المصرفية والمخاطر التي تواجه التدقيق والرقابة الخارجية في بيئة تكنولوجيا المعلومات .****وتم عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها في الفصل الثالث الذي كرس للجانب التطبيقي ، وذلك في ثلاث مباحث إذ تناول المبحث الأول نبذة تاريخية على عينة البحث ، والثاني خصص لعرض النتائج التطبيقية للدراسة وتحليلها وتفسيرها على مستوى العينة المبحو لوصف وتحليل نتائج متغيرات الدراسة على مستوى العينة المبحوثة ، أما الثالث فقد ركز على اختبار فرضيات الدراسة .****وأخيرا فأن الفصل الرابع يتكون من مبحثين الاول يستعرض اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة من خلال الجانب التطبيقي ، اما المبحث الثاني فتناول عرضا للتوصيات في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها .****وأخيرا لا تدعي الباحثة الكمال في بحثها . . . فالكمال لله وحده سبحانه وتعالى . . . وحسبها أنها سعت إلى تقديم بحث علمي لخدمة المكتبة العلمية المصرفية . والله ولي التوفيق . . .**  |  Abstract  |